أثر الحرية الإقتصادية على النمو الإقتصادي
-دراسة قياسية مقطعية للعام 2019-

The Impact Of Economic Freedom On Economic Growth
-Cross-Sectional Study For The Year 2019-

تاريخ الاستلام : 2020/10/03 ؛ **تاريخ القبول :** 2023/05/15

* عيماد معوشي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الإقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة المدية، الجزائر.

ملخص

النمو الإقتصادي أحد المؤشرات المهمة لتقييم الآداء الإقتصادي للدول، لما له من خصائص مميزة في حسابه ويعد أكثر تعبيرا عن الوضعية الإقتصادية للدول، من خلال هذه الورقة البحثية أخذنا أحد العاملين لإختبارهما في نموذج قياسي ذو بيانات مقطعية لـ 174 دولة للعام 2019، وتمثلا في كل من الحرية الإقتصادية، وسهولة القيام بالأعمال، حيث ولكون البيانات مقطعية وما ينجر عنه من عدم تجانس في أنظمة الدول المدروسة، كان مؤشر سهولة القيام بالأعمال يتنافى والنظرية الإقتصادية حيث ظهر تأثيره عكسيا، أما بالنسبة للحرية الإقتصادية فظهرت أنها تؤثر إيجابيا في النمو الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: حرية إقتصادية؛ سهولة الأعمال؛ نمو إقتصادي؛ نمذجة إقتصادية؛ بيانات مقطعية.

Abstract

Economic growth is considered one of the important indicators for evaluating the economic performance of countries, due to its distinctive features in its calculation and it is more expressive of the economic situation of countries,Through this research paper, we took one of the two workers to test them in a econometric model with cross-sectional data for 174 countries for the year 2019,They were represented in both economic freedom and the ease of doing business, as the data is segmental and the heterogeneity that results from it in the systems of the studied countries, the index of ease of doing business was inconsistent with economic theory, as its effect appeared to be reversed. As for economic freedom, it appeared that it positively affects economic growth.

Keywords: Economic freedom; Ease of business; Economic growth; Economic modeling; Cross-sectional data.

Résumé

La croissance économique est considérée comme l'un des indicateurs importants pour évaluer la performance économique des pays, en raison de ses caractéristiques distinctives dans son calcul et elle est plus expressive de la situation économique des pays ; À travers ce document de recherche, nous avons amené l'un des deux travailleurs à les tester dans un modèle économétrique avec des données transversales pour 174 pays pour l'année 2019, Ils étaient représentés à la fois sous l'angle de la liberté économique et de la facilité de faire des affaires, étant donné que les données sont segmentaires et l'hétérogénéité qui en résulte dans les systèmes des pays étudiés, l'indice de facilité de faire des affaires était incompatible avec la théorie économique, car son effet semblait s'inverser. Quant à la liberté économique, il semblait qu'elle influe positivement sur la croissance économique.

Mots-clés : Liberté économique; Facilité des affaires; Croissance économique; Modélisation économique; Données transversales.

* Corresponding author, e-mail imaouchi@gmail.com

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2023.

1. تمهيد

فيما مضى وضعت مجموعة من المفكرين يُدْعَوْن بالمدرسة الكلاسيكية البريطانية يترأسها الاقتصادي آدم سميث، تفسيرًا كاملاً لمبدأ نظرية حرية العمل والتجارة. وجاء دعمُهم عندما توافَقَ مبدأ هذه النظرية مع حاجات تطوّر الاقتصاد الصناعي السريع وتلاءَم معه. وبدأ الاقتصاديون الكلاسيكيون بفرضية أنَّ تحفيزَ الأفراد أمرٌ تحركه المصلحة الذاتية. وأكدوا أن الناس يخدمون مصالحهم الخاصة على أحسن وجه عندما يقدِّمون السلع والخدمات التي يحتاجها الآخرون، وأن التنافس في السوق المفتوحة، يشجِّع ويحرِّك الازدهار للجميع. وقد أثَّرت نظرية حرية العمل والتجارة على الفكر والعمل الاقتصادي بشكل كبير خلال أوائل وأواسط القرن التاسع عشر. وقد وجه لهذه النظرية العديد من الانتقادات تركزت على فشلها في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت. وبدأت حكومات الدول الصناعية تدريجيًا بتنظيم الأنشطة الاقتصادية عن كثب. كما بدأت هذه الحكومات بإصدار القوانين الهادفة إلى حل كثير من المشاكل الرئيسية كالفقر والبطالة. ويدعو بعض الاقتصاديين المعاصرين إلى العودة إلى سياسات هذه النظرية. ويعتبر الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان واحدًا من أكبر القياديين المؤيدين لمثل هذه السياسات. وعند الحديث عن الآداء الإقتصادي لهذه النظرية تطفو إلى السطح مسالة النمو الإقتصادي الذي يعد أهم المؤشرات الإقتصادية لقياس آداء الإقتصاد الوطني للدول، في هذه الورقة البحثية نقوم بدراسة لأثر الحرية الإقتصادية على النمو الإقتصادي لأغلب دول العالم ببيانات مقطعية للعام 2019، ونعتمد في قياس الحرية الإقتصادية على مؤشر الحرية الإقتصادية الذي ظهر في العام 1995، بالإضافة إلى ذلك نحاول إدراج متغيرة سهولة القيام بالأعمال لكونها ذات إرتباط وثيق بالحرية الإقتصادي.، لمعرفة تأثيرها على النمو الإقتصادي ضمن النموذج المتعدد.

1.1.الإشكالية المطروحة: هل الحرية الإقتصادية ترفع من النمو الإقتصادي ؟ وما هو النموذج الملائم لقياس ذلك؟

2.1.التساؤولات الجزئية: للإجابة على التساؤول الرئيسي، نقوم بتجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم قياس الحرية الإقتصادية؟
- ما المقصود بسهولة القيام بالأعمال وكيف يتم قياسها؟
- ما هو أثر سهولة القيام بالأعمال على النمو الإقتصادي؟
- ما أثر الحرية الإقتصادية على النمو، وما هو النموذج الملائم لقياس هذا الأثر؟

3.1.فرضيات البحث: للوصول إلى نتائج نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- النموذج الخطي كفيل بنمذجة العلاقة بين كل من الحرية الإقتصادية وسهولة القيام بالأعمال من جهة والنمو الإقتصادي من جهة أخرى.
- تؤثر الحرية الإقتصادية إيجابيا على النمو الإقتصادي،
- يؤثر سهولة القيام بالأعمال بالإيجاب على النمو الإقتصادي.

4.1.أهمية الموضوع: يأخذ الموضوع أهميته من الإهتمام المتزايد بمسألة النمو الإقتصادي والبحث عن مختلف محدداته، حيث تعتبر الحرية الإقتصادية أحد ركائز النظام العالمي الجديد، وهي من بين الأسباب التي ساهمت بالقفزة النوعية للوضعية الإقتصادية، وبالتالي النمو الإقتصادي للدول في منتصف القرن الماضي.

5.1.المنهج المستخدم: نعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي في الجانب النظري لمعرفة مكونات وبنود متغيرات الدراسة من خلال الإطلاع على المفاهيم التي وضعتها الهيئات الدولية والمفكرين في هذا المجال، أما في الجانب التطبيقي نعتمد على المنهج الوصفي من خلال البحث وصياغة النماذج القياسية التي تصف لنا العلاقة بشكل صريح بين متغيرات الدراسة.

6.1.الدراسات السابقة: بالرغم من قلة الدراسات التي ربطت موضوع الحرية الإقتصادية بالنمو الإقتصادي للدول بشكل كمي، إلا أننا نعرض الدراستين التاليتين:

1.6.1.دراسة: حسن كريم حمزة (2017)، بعنوان: **تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي -*دراسة في بلدان عربية مختارة*،** حيث قامت بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والمتغير المختار والنمو الاقتصادي. من الدول العربية الثلاث (مصر - الإمارات العربية المتحدة - العراق) بعد تحديد متغيرات الإطار النظري وتحليل بيانات المؤشر وتعريفها ، تم استخدام البرنامج الإحصائي (Evievs) لتحليل وتقييم أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي ، ثم استخدم تحليل البيانات المضمنة (تجميع البيانات) في تلك البلدان التي تعطي المتغيرات الوهمية دورًا في تحديد الخصوصية الدولية في التحليل ، تم اختيار ثبات المتغيرات والتكامل المشترك للتأكد من معلمات مهمة للنموذج، واتضح بعد التحليل أن يتطابق تقدير دراسة الإمارات مع النظرية الاقتصادية التي توضح وجود علاقة مباشرة بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومعادلة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بينما لا توجد علاقة في مصر والعراق؛ وما يميز دراستنا هو محاولة إختبار تطبيقي من خلال بيانات مقطعية لمعظم دول العالم التي أتيحت لنا بياناتها، لمدى تأثير الحرية الإقتصادية بالإضافة إلى سهولة القيام بالأعمال على النمو الإقتصادي .

2.6.1.دراسة: جواد كاظم البكري (2012)، بعنوان**: أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة قياسية للمدة 1995-2010 (أنموذجي تونس والبحرين)**؛ وقد توصل البحث إلى أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية في دولة البحرين. كذلك دولة تونس فقد تطابق تقدير معادلة الانحدار الخاصة بها مع النظرية الاقتصادية أيضاً، أي أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية.وتختلف دراستنا في كونها اعتمدت متغير النمو الاقتصادي كمتغير تابع، بالإضافة إلى إختلاف في النماذج وكذا الأخذ ببيانات أحدث.

7.1.محاور البحث: نعتمد في هذا البحث على المحاور التالية:

- المحور الأول: المقياس المعياري للأداء الاقتصادي؛
- المحور الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي؛
- المحور الثالث: الحرية الإقتصادية وسهولة القيام بالأعمال؛
- المحور الرابع: الدراسة التطبيقية .

2. المقياس المعياري للأداء الاقتصادي (الناتج المحلي):

عادة ما يقوم الاقتصاديون في سعيهم لتحديد مستوى النمو الاقتصادي، بدراسة النبض الاقتصادي للأمم ، عن طريق قياس بعض المجمعات الاقتصادية الكلية، ومن

بينها نذكر خاصة إجمالي الناتج المحلي *PIB*،

1.2. مفهوم الناتج المحلي الخام (الإجمالي):

1.1.2.تعريف الناتج المحلي الخام(الإجمالي) *PIB*: يعرّف الناتج المحلي الخام أو الإجمالي بأنه: "مقياس للقيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية لبلد ما في فترة معطاة". (Parkin, P 120)

يمكن أن نعبر عن هذا التعريف جبريا كما يلي (معPi سعر السلعة أو الخدمة i، وQكمية السلعة أوالخدمة i):

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} P_i \times Q_i$$

ونجد أن الناتج يُؤخذ بصورته النقدية وليست العينية لكون أن الكميات الداخلة في حسابه ليست متجانسة (خبز، خضروات، أقمشة، سيارات، خدمات...) .(طنطاوي، 2003، ص 108) ويُقاس الناتج المحلي الإجمالي عادة خلال فترة السنة، ويجزأ إلى مكوناته كما في بالمعادلة التالية (من منظور الإنتاج): (Parkin, P 122)

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

Y: الناتج المحلي الإجمالي_ *PIB*.

C: النفقات الاستهلاكية_ *dépenses de consommation*.

I: الاستثمار_ *investissement*.

G: النفقات الحكومية_ *dépenses publiques ou dépenses gouvernementales*.

X: الصادرات_ *exportations*.

M: الواردات_ *importations*.

ويحسب أيضا بطريقة مكافئة كما يلي (من منظور الدخل): (Parkin, P 122)

$$Y = C + S + TN$$

S: الادخار_ *épargne*.

TN: صافي الضرائب_ *taxes et impôts nets* (الضرائب مطروحا منها الإعانات والتحويلات المقدمة من طرف الحكومة).

يسمى هذا المقياس بـ**المحلي** لكونه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي الذي يتم داخل الرقعة الجغرافية للدولة المعنية التي يحققها الأعوان الاقتصاديون المقيمون داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم، ويقابله الناتج الوطني الإجمالي *PNB* الذي يُعطى بنفس تعريف الـ *PIB* غير أن الـ *PNB* يركز على عناصر الإنتاج الوطنية أي أنه يأخذ ما أنتج من طرف عوامل الإنتاج للبلد الأصلي سواء أكانت في الداخل أو الخارج (بريبش، 2007، ص 69، 70) ، ولا يأخذ بعين الاعتبار ما أنتجه الأجانب (غير المقيمين) في البلد المعني.

إذن هناك جزء من قيمة الناتج المترتب عن امتلاك عوامل الإنتاج في الخارج تتدفق للداخل وجزء من الناتج المترتب عن امتلاك عوامل الإنتاج الأجنبية تتدفق للخارج، ويسمى الفرق بين هذين التدفقين بصافي دخل عوامل الإنتاج. ومنه نستنتج أن محصلة هذين التدفقين أو ما يسمى بصافي عوائد عوامل الإنتاج الذي نرمز له بـΔSR ، يمكن أن يكون موجبا في حالة كون العوائد الداخلة SR_I أكبر من العوائد

الخارجة SR_2 أي لصالح البلد أو سالب في حالة العكس. ولكي نُساوي بين الناتج المحلي والوطني الإجماليين نضيف العوائد الداخلة إلى الناتج المحلي ونطرح منه العوائد الخارجة كما بالصيغة التالية:

$$PNB = PIB + (SR_1 - SR_2) = PIB + \Delta SR$$

2.1.2.الناتج المحلي الصافي *PIN*: مصطلح الصافي يعني إنقاص مخصصات إهتلاك رأس المال (*Am*) *Amortissements* من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نظرا لأن قيمة الموجودات الرأسمالية لا تزداد بمقدار قيمة الإضافات التي تتم في عملية الاستثمار بسبب ما يستهلك من هذه الموجودات مع استمرار العملية الإنتاجية، (نزار، 2001، ص 154) هذا الاستهلاك للتوضيح لا يدخل في العملية الإنتاجية كمادة أولية ولكن كتقدير لقسط من العمر الإنتاجي الإجمالي، ونكتب الصياغة الجبرية كالتالي:

$$PIN = PIB - Am$$

3.1.2.طريقتي تسعير الـ *PIB*: توجد طريقتين معتمدتين لتسعير الناتج المحلي الإجمالي هما: **الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق *(PIB(pm)*** و**الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة *PIB(Pc)*** وتعطى العلاقة بينهما كما يلي:

$$PIB(Pm) = PIB(pc) + (I\ ind - Sub)$$
$$= PIB(Pc) + I\ ind(net)$$

I ind:الضرائب غير المباشرة_ *Impôts indirect*.

Sub: الإعانات_*Subventions*.

كُتبت هذه المعادلة من منطلق أن سعر السوق يتضمن الضرائب غير المباشرة (ضريبة المبيعات، ضريبة الاستهلاك، الرسوم والضرائب الجمركية...) ولا يتضمن الإعانات، في حين أن سعر التكلفة يتضمن المساعدات أو الإعانات ولا يتضمن الضرائب غير المباشرة، ولمساواة التقديرين يجب إضافة إلى سعر التكلفة صافي الضرائب غير المباشرة *(I ind)* الذي يساوي الفرق بين الضرائب غير المباشرة المدفوعة والإعانات المحصلة.تعترض الخبراء عند تقدير قيمة مثل هذه المؤشرات الكلية الفعلية *(PIB,PNB,...)* عدة صعوبات، ومن هذه الصعوبات نجد، مسألة التضخم، مسألة السلع والخدمات الوسيطة، الإنتاج غير المتداول في الأسواق،... (داود، وأخرون، 2005، ص 70)

3. مفهوم النمو الاقتصادي.

1.3. تعريف النمو الاقتصادي: نستعرض بعض التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي التي لا نلمس فيها اختلافات متباينة،

- النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي".(عجمية، 2007، ص 73)
- ويعرفه الاقتصادي *S. Kuznets*: "النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة ".(رمزي، 1991، ص 212)

- يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل وهو بهذا المعنى مقدار الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد".(سعيج، 2001، ص 24)
- ويعرف كذلك بأنه: "تلك الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة، ومن ثمة لا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا" (إبدجمان، 1999، ص 455)
- ويعطى كذلك بالتعريف: "زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج".(الفتلاوي، الزبيدي، 2009، ص 281)

ويتم حساب النمو الاقتصادي بالطريقة الجبرية التالية (Parkin, P 130)

$$Tc = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

Tc: معدل النمو الاقتصادي _ *Taux de croissance économique*.
PIB: الناتج المحلي الخام _ *Produit Intérieur Brut*.
t: الزمن (السنة المعنية) _*temps*.
$t-1$: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

في هذا الصدد وضع سنجر *H. Singer*، معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها غيره من الاقتصاديين مثل هيكس، هارود ودومار، معتبرا أن معادلة النمو دالة لثلاثة عوامل هي: معدل الادخار الصافي S، وإنتاجية رأس المال P، والمعدل السنوي لنمو السكان R، وبالتالي يكتب D معدل النمو السنوي كما يلي: (عجمية، ناصف، 2003، ص 91)

$$D = SP - R$$

2.3. محددات النمو الاقتصادي: نتطرق في هذ البند إلى مقومات ومحددات النمو الإقتصادي كما يلي؛

1.2.3.المقومات الأربعة للنمو الاقتصادي: هذا البند هو باختصار إجابة على السؤال التالي: كيف يتسنى تحقيق النمو الاقتصادي؟ نشير في بادئ الأمر أنه على الرغم من أن الدول سريعة النمو قد تختلف في طرقها الخاصة التي يمكن من خلالها تحقيق نموها الاقتصادي السريع، إلا أنها تشترك جميعها في سمات عامة معينة، فالعملية الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي التي ساعدت في نجاح كل من بريطانيا واليابان، هي نفس العملية التي نشهدها في الوقت الحاضر تسري بالدول النامية، كما في كل من الصين والهند. وفي واقع الأمر فان الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة عملية النمو الاقتصادي، قد توصلوا إلى أنه من المتعين أن تتكئ قاطرة النمو على نفس المقومات الأربعة، بغض النظر عن مدى ثراء الدول أو فقرها، وتتمثل تلك المقومات الأربعة أو عوامل (محددات) النمو الاقتصادي فيما يلي:

- الموارد البشرية (عرض العمالة، التعليم والتكوين، التنظيم والحوافز).
- الموارد الطبيعية (عناصر الأرض، الثروة المعدنية، الوقود والجودة البيئية).
- تكوين رؤوس الأموال (الميكنة، المصانع والطرق).

- التكنولوجيا (العلوم، الهندسة، الإدارة وقطاع الأعمال).

في العادة يتناول الاقتصاديون العلاقة التي تربط بين المقومات الأربعة وفقا لدالة الإنتاج الإجمالي، التي تربط بين مُجمل الناتج الوطني وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا، ولنا أن نصيغ جبريا هذه الدالة على النحو التالي:

$$Q = A.f(K, L, R)$$

Q: الإنتاج، K: الخدمات الإنتاجية لرأس المال، L: عناصر العمالة، R: عناصر الموارد الطبيعية، A: تمثل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد، f: دالة الإنتاج.

ومن الناحية الاقتصادية نتوقع أنه كلما ارتفعت عناصر رأس المال أو العمالة أو الموارد الطبيعية، إرتفع الإنتاج، على الرغم من أن الإنتاج سيبدي في الغالب عائدات متناقصة بالنسبة إلى العناصر الإضافية لعوامل الإنتاج. ويمكننا النظر إلى التكنولوجيا باعتبارها عاملا محفزا للإنتاجية، ويشير مصطلح الإنتاجية إلى نسبة الإنتاج إلى الوسط المرجح لعوامل. وبتطور التكنولوجيا *(A)* من خلال الاختراعات الجديدة أو تبني بعض التقنيات الحديثة، يتسنى للدولة تقديم المزيد من الإنتاج بنفس مستوى عوامل الإنتاج. (ساموبلسون، هاوس، ص 587، 588)

دون أن ننسى، الندرة الاقتصادية التي تلاحق الموارد الاقتصادية (منها عوامل الإنتاج)، حيث يقال أن المورد الاقتصادي يمثل ندرة اقتصادية إذا كان هناك زيادة في الطلب عليه (مصطفي 2006، ص 23) والآلية التي يحدث بها النمو الاقتصادي تكون كما يلي:الدخل الوطني الحقيقي وهو نفسه الناتج الوطني الحقيقي ينمو في الأجل الطويل بسبب نمو كميات عناصر الإنتاج المتاحة ونمو إنتاجية عناصر الإنتاج المتاحة. فالناتج دالة طردية لعناصر الإنتاج المتاحة وإنتاجية هذه العناصر.(يسري، 2007، ص 287)

2.2.3.المحددات الجديدة للنمو الاقتصادي: نذكر منها ما يلي:

- معدل الاستثمار.
- هيكل الاستثمارات.
- مردودية رأس المال.
- نمو العمالة.
- معدل الاستثمار في المعرفة. (Lorenzi , 2004, P 245, 246)

كذلك النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يعتمد على معطيات خارجية (أي تتحدد من خارج النموذج) وعلى سبيل المثال: النمو الديمغرافي.(Barro, 2000, P 7)

3.3. خصائص النمو الاقتصادي: لقد أوضح كزنتس *S. Kuznets* ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة نقوم بسردها:

1. المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد والنمو السكاني.
2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
3. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد.
4. المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.
5. ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى إحكام سيطرتها على الأسواق العالمية وكذلك المواد الخام.
6. يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثُلثْ سكان العالم وبالتالي يمثل الأقلية مقارنة بالعالم المتخلف.(تودارو، 2006، ص 175)

وعلى ذكر هذه الخصائص فإنه يتضح بأن مسألة النمو والتنمية الاقتصادية ليست محددة بوفرة الموارد فقط بل هي في الأساس ترتبط بالفهم الجيد للعملية واختيار الإستراتيجيات والسبل المناسبة لتحقيق الأهداف بمستوى عال من الفعالية وذلك باعتبار عوامل الوقت والتكاليف والجودة دون إهمال الآثار الاقتصادية والاجتماعية (أوكيل، 2005، ص 9)

4.3 . ملاحظات عامة في التفرقة بين النمو والتنمية: يميل معظم الاقتصاديين الغربيين إلى استعمال مصطلحي "النمو الاقتصادي" و"التنمية الاقتصادية" بمعنى واحد، ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما، وإن كانت هناك فروق جزئية في معنييهما وذلك استنادا إلى التجربة الاقتصادية لبلدانهم. ويرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية، بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة، حيث أنهم يربطون النمو الاقتصادي بالاقتصاديات المتقدمة، أما التنمية الاقتصادية فيربطونها بالاقتصاديات النامية. ويعتبرون النمو ظاهرة كمية أما التنمية ظاهرة كيفية ينتج عنها ظاهرة كمية.(وفا، 2000، ص 5) إلا أن هناك من يبادرون في بداية كل حديث عن هذا الموضوع إلى التفرقة بينهما ويضيف كل منهم في كتاباته المزيد من أوجه الاختلاف. والتنمية هي كذلك عملية شاملة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي والتي تهدف إلى تطويره وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل و متوازن.(بابا، 2004/2003، ص 19) ومما تجدر الإشارة إليه أنه يجب التفرقة بين التنمية الاقتصادية وبين مفهوم "التحضر الغربي Westernization " ذلك أن اكتساب بعض سمات الحضارة الغربية قد تتم دون أن يكون هناك تنمية اقتصادية فعلية. وقد أدى الخلط بين هذين المفهومين إلى الكثير من المشاكل الخاصة بتعريف التنمية ومتطلباتها ومقوماتها، بل إن المجتمع الذي يسعى إلى اكتساب مظاهر التحضر الغربي يصبح متقدما استهلاكيا فقط دون أن تتوافر لديه الإمكانيات والمقومات لأن يصبح مجتمعا متقدما تكنولوجيا كمنتج وليس كمستهلك لها.(محي الدين، 1975، ص 212)

هناك تيار آخر من الاقتصاديين يمثله اقتصاديو العالم الثالث وهؤلاء يربطون التنمية بالتحولات الهيكلية في الاقتصاد، بالحياة الكريمة للأغلبية الساحقة من السكان، وبانحصار ظاهرة عدم المساواة بالإضافة إلى الزوال التدريجي لمشاكل كل من البطالة والفقر والجهل والمرض، غير أنهم يلتقون في نقطة اتفاق مفادها أن القاعدة الأساسية للتنمية تتمثل في إيجاد البناء الإنتاجي المادي والبشري، القادر على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عدد السكان. (الجيوسي، 2008، ص 3)

والنسب المحققة في الدول النامية في معدل النمو والتي تجاوزت 6 %، ورغم ذلك لم تسجل أي تحسن في المستوى المعيشي زيادة على تفاقم الفقر خير دليل على عدم صواب مفهوم التنمية مختزلا في النمو الاقتصادي.(نزار، 2006، ص 311) وذلك لأن تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة يتمثل في قدرة هذه المجتمعات على زيادة عناصر الإنتاج المتاحة لديها، وتطوير الفنون الإنتاجية المستخدمة بأفضل الطرق الممكنة، مع المحافظة على تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لهذه العناصر الإنتاجية، غير أن في المجتمعات النامية تكون المشكلة أكثر تعقيدا لأن الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات تنمو بمعدلات مرتفعة للغاية بينما حجم الإنتاج الكلي من السلع والخدمات ينمو بمعدلات بطيئة للغاية

(السريتي، 2004/2003، ص 41، 42)هذا يجعل من المشكلة الاقتصادية تزداد تعقدا بالنسبة للدول النامية والتفكير في الحلول لمشكلة ما مع مرور الوقت تجعل لا الحل مناسبا ولا هو كاف لكون أن كلا من المعطيات والمتغيرات أصبحت في قالب جديد.

5.3 محتوى مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية عند بعض الاقتصاديين: يتفق معظم الاقتصاديين عند تناولهم لمفهوم النمو الاقتصادي، ويعرف الاقتصادي الفرنسي(*F. Perroux*) النمو أنه الزيادة المستمرة في الناتج الخام.(Gaillard, 1990, P 183) ويسعى آخرون إلى التفرقة بين مفهومي"التنمية" و"النمو"، مثلا يشير *A. Maddison* إلى إن الزيادة في مستوى الدخل والناتج القوميين الناتجين عن تغييرات هيكلية واجتماعية واسعة هو ما يعنيه مفهوم التنمية، بعكس مفهوم النمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغيرات الكمية الحاصلة في الاقتصاد الوطني بالاعتماد على الهيكل الاقتصادي المتاح فقط. هذه الفكرة يؤيدها اقتصاديون آخرون مثل: *(L. Zimmerman, J. Mayer,R. Baldouin)*. (Aydalot, 1979, P 105) أما اقتصاديو الدول النامية يعّرفون التنمية الاقتصادية أنها التغييرات الهيكلية الجذرية الموجهة لتحويل الاقتصاد المتخلف من هيكل موجه لإشباع وظيفة خارجية (توفير المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة للدول المتطورة) إلى هيكل موجه لإشباع وظيفة داخلية.(Amin, 1975, 215) من جهتهم يذهب باحثون آخرون في تفرقتهم لمفهوم التنمية عن النمو إلى التأكيد بأن مفهوم التنمية هو أشمل وأعمق ويجب أن لا يرتكز على المعايير الاقتصادية فقط بل يجب أن يشمل خاصة النواحي الاجتماعية. فالاقتصادي وعالِم الاجتماع السويدي *(G. Murdal)* يشير إلى أن التنمية هي عملية تغيير واع في المجتمع من خلال مشاركة جميع أفراده، فئاته ومؤسساته، بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وتوجيهها نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وفق خطة معتمدة(Lambert, 1978)

4. الحرية الإقتصادية وسهولة القيام بالأعمال:

نتناول في هذا المحور مفهوم الحرية الإقتصادية ومؤشر قياسها بالإضافة إلى مؤشر سهولة القيام بالأعمال الذي ندرجه في النموذج المتعدد فيما بعد.

1.4. مفهوم الحرية الإقتصادية: إلى جانب مفهوم الحرية الإقتصادية نتناول أهم الطرق لقياسها، وهي مؤشر الحرية الإقتصادية والذي تتعدد الجوانب الداخلة في قياسه كما نوضحه لاحقا.

1.1.4.تعريف الحرية الاقتصادية: تتعلق الحرية الاقتصادية في جوهرها بالاستقلالية الفردية، وتهتم أساسًا بحرية الاختيار التي يتمتع بها الأفراد في الحصول على السلع والموارد الاقتصادية واستخدامها. إن الافتراض الأساسي للذين يفضلون الحرية الاقتصادية هو أن الأفراد يعرفون احتياجاتهم ورغباتهم على أفضل وجه وأن الحياة الموجهة ذاتيًا والمسترشدة بفلسفات الشخص وأولوياته بدلاً من تلك الخاصة بالحكومة، هي أساس وجود مرضٍ. ينبع الاستقلال واحترام الذات من القدرة والمسؤولية لرعاية الذات والأسرة، ويساهمون بشكل لا يقدر بثمن في كرامة الإنسان والمساواة.

لا يمكن اعتبار الاستقلال الذاتي الفردي مطلقًا عند العيش في مجتمعات كما نفعل اليوم، إذ يرى عديدٌ من الأفراد أن رفاهية عائلاتهم ومجتمعاتهم متساوية في الأهمية

بالنسبة لهم، وقد تنتهي الحقوق الشخصية التي يتمتع بها شخص واحد عند عتبة جاره. القراراتُ والأنشطة التي لها تأثير أو تأثير محتمل على الآخرين مقيدةٌ بشكل صحيح بالمعايير المجتمعية، وفي أكثر المجالات حاسمة يكون ذلك من خلال القوانين أو اللوائح الحكومية.

إن القيود المفروضة على **الحرية الاقتصادية** بقاعدة الأغلبية ليست أقل من القيود التي يفرضها الحاكم المطلق أو القلة (Oligarch) وبالتالي، فليس نوع الحكومة هو الذي يحدد درجة الحرية الاقتصادية بقدر ما هو مدى حدود الحكومة التي لا يجوز لها تجاوزها.

حتمًا، سيركز أي نقاش حول **الحرية الاقتصادية** على العلاقة الحاسمة بين الأفراد والحكومة. بشكل عام، فإن إجراءات الدولة أو سيطرة الحكومة التي تتعارض مع الاستقلال الذاتي الفردي تحد من **الحرية الاقتصادية** .ومع ذلك؛ ليس الهدفُ من الحرية الاقتصادية غياب الإكراه أو القيود الحكومية، بل خلق الشعور المتبادل بالحرية للجميع والحفاظ عليه. بعض الإجراءات الحكومية ضرورية لمواطني أي دولة بغرض الدفاع عن أنفسهم وتعزيز التطور السلمي للمجتمع المدني، ولكن عندما يتجاوز عمل الحكومة الحد الأدنى الضروري، فإنه من المحتمل أن ينتهك الحرية الاقتصادية أو الشخصية لشخص ما . فرضت الحكومات على مر التاريخ مجموعةً واسعةً من القيود على النشاط الاقتصادي. إن تدخل الحكومة المفرط في مجالات واسعة من النشاط الاقتصادي يأتي بتكلفة عالية على المجتمع ككل. من خلال استبدال الأحكام السياسية لتلك الموجودة في السوق، تحول الحكومة موارد ريادة الأعمال من الأنشطة الإنتاجية إلى البحث عن الأنشطة الريعية، والبحث عن الفوائد غير المكتسبة اقتصاديًا، والنتيجة هي انخفاض الإنتاجية والركود الاقتصادي وتراجع الازدهار. (مطيع، 2020، فقرة 1)

2.1.4.قياس الحرية الاقتصادية: (مؤشر الحرية الإقتصادية: Index of economic freedom) يأخذ **مؤشر الحرية الاقتصادية** نظرة شاملة للحرية الاقتصادية تتعلق بعض جوانب **الحرية الاقتصادية** التي تُقيَّم بتفاعلات الدولة مع بقية العالم (على سبيل المثال: مدى انفتاح الاقتصاد على الاستثمار أو التجارة العالمية). غير أن معظمهم يركّز على السياسات داخل البلد، ويقيّمون **حرية الأفراد** في استخدام عملهم أو أموالهم دون قيود غير مبررة وتدخل حكومي .يؤدي كل جانب من جوانب الحرية الاقتصادية المقاسة دورًا حيويًا في تعزيز الازدهار الشخصي والوطني واستدامتهما. ومع ذلك؛ فكل هذه الجوانب تكمل الأخرى، ومن المرجح أن التقدم في مجال ما سيساهم في تعزيز التقدم في مجال آخر. وبالمثل، فإن الحرية الاقتصادية المكبوتة في مجال واحد (على سبيل المثال: عدم احترام حقوق الملكية) قد تجعل من الصعب تحقيق مستويات عالية من الحرية في فئات أخرى. **و**صُنِّفت الجوانب الـ 12 للحرية الاقتصادية التي قيسَت في المؤشر إلى أربع فئات عريضة **(مطيع، 2020، فقرة 2)**

- **سيادة القانون:** (حقوق الملكية / الفعالية القضائية / نزاهة الحكومة)؛
- **حجم الحكومة:** (العبء الضريبي / الإنفاق الحكومي / الصحة المالية)؛

- **الكفاءة التنظيمية** : (حرية الأعمال / حرية العمل / الحرية النقدية)؛
- **انفتاح السوق:** (حرية التجارة / حرية الاستثمار / الحرية المالية).

حيث نعتمد على مؤشر الحرية الإقتصادية في الدراسة التطبيقية، وهو يتراوح بين 0 و 100 وتعبر القيمة 100 على الحرية المطلقة.

2.4. مؤشر سهولة القيام بالأعمال: المقصود من مؤشر سهولة ممارسة الأعمال هو قياس التنظيمات أو القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية والاستثمارية ولا يقيس بشكل مباشر الشروط الأكثر عمومية مثل قرب الدولة من الأسواق الكبيرة أو جودة البنية التحتية أو التضخم أو معدل الجريمة.، وبدأت فكرة المؤشر من خلال "سيميون دجانكوف" وتصدر مجموعة البنك الدولي هذا المؤشر سنويا منذ عام 2003 ويهدف إلى قياس تكاليف إجراءات شركات الأعمال في 190 دولة والتي من شأنها أن تسهل الاستثمار وإدارة الأعمال. ويقاس أداء الدول من خلال معايير مثل القوانين والأنظمة الحاكمة للاستثمار والإصلاحات المطبقة لتحسين بيئة الأعمال ويرتكز المؤشر على مجموعة من الأبحاث حول العلاقة بين الأداء الجيد في مؤشرات ممارسة الأعمال والإصلاحات المتخذة في هذا الشأن، وبين الوصول إلى نتائج إيجابية ومرتبطة بالتنمية.

ويعرض التقرير تحليلاً مفصلاً للتكاليف والمتطلبات والإجراءات التي تخضع لها الشركات الخاصة في جميع الدول، ومن ثم يلقي الضوء على الحكومات التي تسعى جاهدة لتسهيل مناخ الأعمال من خلال إنشاء ترتيب للدول، ويدعم جهودًا واسعة في مجال تبادل المعلومات والخبرات.

ويعتمد تصنيف الدولة في المؤشر على متوسط نقاط عشرة مؤشرات فرعية على النحو التالي:

1- الشروع في النشاط الاستثماري: الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال لفتح مشروع تجاري جديد.

2- اصدار تصاريح البناء: الإجراءات والوقت والتكلفة لبناء مستودع أو مقر العمل

3- توصيل الكهرباء: الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة للحصول على اتصال دائم بالكهرباء لمستودع أو مقر تم إنشاؤه حديثًا.

4-تسجيل الممتلكات: الإجراءات والوقت والتكلفة لتسجيل العقارات التجارية.

5- الحصول على الائتمان: قوة مؤشر الحقوق القانونية، وعمق مؤشر المعلومات الائتمانية.

6-حماية المستثمرين: مؤشرات على مدى الكشف/الإفصاح ومدى مسؤولية المدير وسهولة انخراط المساهمين.

7-دفع الضرائب: عدد الضرائب المدفوعة، والساعات التي يتم قضاؤها في إعداد عوائد الضرائب في السنة المالية، وإجمالي الضريبة المستحقة، ونسبة الدفع كنسبة من إجمالي الربح.

8- التجارة الخارجية للبلد: عدد المستندات والتكلفة والوقت اللازمة للتصدير والاستيراد.

9-تنفيذ العقود: الإجراءات والوقت والتكلفة لتنفيذ عقد الديون

10-الإنقاذ من الإفلاس: الوقت والتكلفة ومعدل الاسترداد في إطار إجراءات الحماية

من الإفلاس .

لكن لا يقيس مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال جميع جوانب بيئة الأعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين، مثل ظروف الاقتصاد الكلي، أو مستوى العمالة أو الفساد أو الاستقرار أو الفقر في كل بلد، ولا يأخذ بعين الاعتبار قوة أو ضعف الدولة، لبس في النظام المالي العالمي، ولا في النظام المالي الداخلي. كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الحالة المادية لحكومة كل دولة، ولا يغطي جميع الإجراءات التنظيمية أو جميع المتطلبات التنظيمية. ولا يتم النظر إلى السوق المالية أو البيئة أو أنظمة الملكية الفكرية ذات الصلة بالقطاع الخاص، ولا يُقصد منه أن يكون بمثابة تقييم كامل للقدرة التنافسية أو لبيئة الأعمال في دولة ما بل ينبغي اعتباره بديلاً للإطار التنظيمي الذي يواجهه القطاع الخاص في الدولة. أبرز النتائج مؤشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 (عمر، 2019، فقرة 1، 2)

5. الدراسة التطبيقية

نتناول في هذا المحور مختلف أشكال العلاقة بين المتغيرات لمعرفة نوع النموذج الذي يمكن تقديره، ثم تقدير النموذج الذي يفسر لنا العلاقة المدروسة بالإضافة إلى تقييمه إحصائيا، إقتصاديا وقياسيا.

1.5. التمثيلات البيانية: لمعرفة سلوك متغيرات الدراسة نقوم بالتمثيل البياني لكل متغير مستقل مع المتغيرة التابعة للنمو الإقتصادي كما يلي:

مع الأخذ بعين الإعتبار الرموز التالية:

g، النمو الاقتصادي: Economic growth

IEF، مؤشر الحرية الإقتصادية: Index of economic freedom

EDB، سهولة القيام بالأعمال: Ease of doing business

شكل رقم 1 : سحابة الإنتشار لمؤشر الحرية الإقتصادية والنمو الإقتصادي لـ 174 دولة للعام 2019

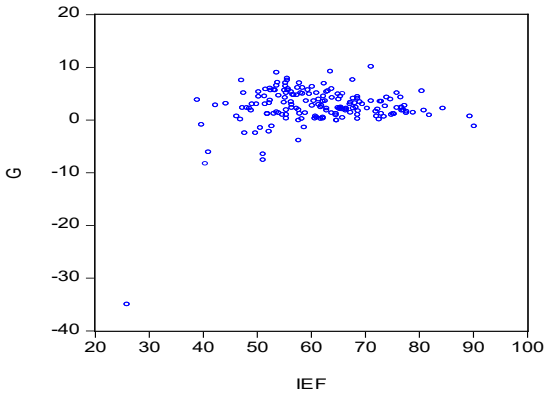

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية EViews والموقع التالي: (أطلس بيانات العالم، 2020، جدول 1)

نلاحظ العلاقة الطردية بين كل من الحرية الإقتصادية والنمو الإقتصادي، وتقترب العلاقة من الشكل الخطي، ويمكن أن تكون من الشكل اللوغاريتمي.

شكل رقم 2 : سحابة الإنتشار لمؤشر سهولة القيام بالأعمال والنمو الإقتصادي لـ 174 دولة للعام 2019

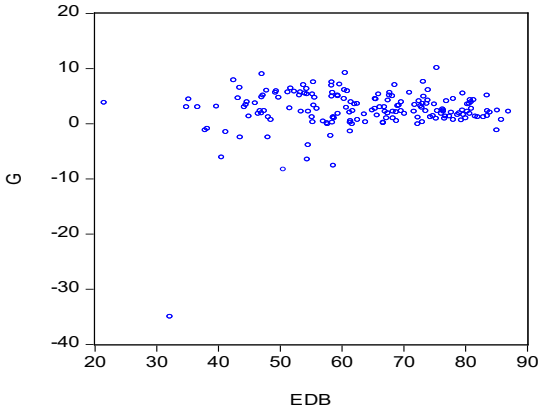

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية EViews والموقع التالي: (أطلس بيانات العالم، 2020، جدول 2)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ العلاقة غير واضحة بين كل من سهولة القيام بالأعمال والنمو الإقتصادي، وتقترب العلاقة من الشكل الخطي، ويمكن أن تكون من الشكل اللوغاريتمي.

2.5. تقدير النموذج الممكن للدراسة:

1.2.5. تقدير النموذج الخطي المتعدد: أولا نقدر النموذج المتعدد الخطي التالي:

$$g = a + b_1\ IEF + b_2\ EDB + \varepsilon_i$$

g، النمو الاقتصادي: Economic growth

IEF، مؤشر الحرية الإقتصادية: Index of economic freedom

EDB، سهولة القيام بالأعمال: Ease of doing business

ε_i: الخطأ العشوائي.

ومن خلال **الملحق رقم 1**، نكتب نتائج التقدير:

$$g = -2.75 + 0.14\ IEF - 0.05\ EDB$$
$$t_a = -1.52 \quad t_{b_1} = 2.73 \quad t_{b_2} = -1.37$$
$$(0.130) \quad (0.007) \quad (0.170)$$
$$\bar{R}^2 = 4.46\ \%\ ; \quad F = 5.04\ (0.007);\ D - W = 2.15;\ n = 174$$

التقييم الإقتصادي: نعتمد هنا على الإشارات الخاصة بالمعالم، حيث أن الإشارة الموجبة لمتغيرة الحرية الإقتصادية تدل على العلاقة الطردية بين الحرية الإقتصادية ومعدل النمو الإقتصادي، غير أن الإشارة السالبة لمتغيرة سهولة القيان بالأعمال تدل على العكس من ذلك.

التقييم الإحصائية: يظهر من خلال معامل التحديد المصحح ضعف العلاقة الإرتباطية بين كلا من الحرية الاقتصادية وسهولة القيام بالأعمال من جهة، والنمو الإقتصادي من جهة أخرى، حيث أن 4.46% من التغيرات في النمو الإقتصادي يفسرها االتغير في كلا من الحرية الاقتصادية وسهولة القيام بالأعمال، حيث يرجع ذلك إلى وجود متغيرات أخرى كثيرة تفسر النمو الإقتصادي، لم تدرج في النموذج,

أما بالنسبة لإحصائية ستيودنت فتظهر معنوية متغيرة الحرية الاقتصادية فقط، من خلال الإحتمالية التي بلغت قيمة أقل من 0,05% ، أما الحد الثابت وسهولة القيام بالأعمال فهي غير معنوية، إحصائية فيشر تظهر أن النموذج المقترح يمكن قبوله

لنمذجة العلاقة بين هذه المتغيرات.، وذلك لكون الإحتمالية الخاصة بها أقل من 0,05% ، والتي تدل على أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة الحرجة أو الجدولية لها.

التقييم القياسي: تقع إحصائية ديربن-واتسون في منطقة رفض الإرتباط الذاتي للأخطاء، حيث: D-W=2.15 وهي أكبر من du=1.72 وأقل من 4-1,72=2.28، وذلك عند مستوى معنوية 5%

2.2.5. تقدير النموذج غير الخطي المتعدد: نجرب النموذج من شكل دالة كوب-دوغلاس التالي:

$$g = a\ IEF^{b_1}\ EDB^{b_2}$$

وبتحويله إلى الشكل الخطي لنتمكن من تقديره نجد:

$$log(g) = \log(a) + b_1 \log(IEF) + b_2 \log(EDB)$$

g، النمو الاقتصادي: Economic growth

IEF، مؤشر الحرية الإقتصادية: Index of economic freedom

EDB، سهولة القيام بالأعمال: Ease of doing business

ε_i: الخطأ العشوائي.

غير أن متغيرة النمو الإقتصادي تحوي قيما سالبة وبهذا لا يمكن إدخال اللوغاريتم عليه لذا نضيف عدد ثابت لكل العينة حتى نتخلص من القيم السالبة، هذا العدد هو العدد الموجب لأقل قيمة سالبة للنمو الإقتصادي والتي بلغت (35-) مضافا إليها 1، ليصبح العدد 36 ، ونكتب النموذج:

$$log(g + 36) = \log(a) + b_1\ log\ (IEF) + b_2\ log\ (EDB)$$

ومن خلال **الملحق رقم 2**، نكتب نتائج التقدير:

$$log(g + 36) = 0.95 + 1.01\ log(IEF) - 0.36\ log\ (EDB)$$
$$t_a = 2.01 \quad t_{b_1} = 5.15 \quad t_{b_2} = -2.42$$
$$(0.045) \quad (0.000) \quad (0.016)$$
$$\bar{R}^2 = 16.36\,\%; \quad F = 17.92\ (0.000); \quad D - W = 2.17; \quad n = 174$$

التقييم الإقتصادي: نعتمد هنا على الإشارات الخاصة بالمعالم، حيث أن الإشارة الموجبة لمتغيرة الحرية الإقتصادية تدل على العلاقة الطردية بين الحرية الإقتصادية ومعدل النمو الإقتصادي، غير أن الإشارة السالبة لمتغيرة سهولة القيان بالأعمال تدل على العكس من ذلك.

التقييم الإحصائية: يظهر من خلال معامل التحديد المصحح تحسن العلاقة الإرتباطية بين كلا من الحرية الاقتصادية وسهولة القيام بالأعمال من جهة، والنمو الإقتصادي من جهة أخرى، حيث 16,36% من التغيرات في النمو الإقتصادي يفسرها االتغير في كلا من الحرية الاقتصادية وسهولة القيام بالأعمال، حيث يرجع ذلك إلى وجود متغيرات أخرى كثيرة تفسر النمو الإقتصادي، لم تدرج في النموذج، بالإضافة إلى

الأخطاء العشوائية.

أما بالنسبة لإحصائية ستيودنت فتظهر معنوية متغيرة الحرية الاقتصادية فقط، من خلال الإحتمالية التي بلغت قيمة أقل من 0,05% ، أما الحد الثابت وسهولة القيام بالأعمال فهي غير معنوية، إحصائية فيشر تظهر أن النموذج المقترح يمكن قبوله لنمذجة العلاقة بين هذه المتغيرات.، وذلك لكون الإحتمالية الخاصة بها أقل من 0,05% ، والتي تدل على أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة الحرجة أو الجدولية لها.

التقييم القياسي: تقع إحصائية ديربن-واتسون في منطقة رفض الإرتباط الذاتي للأخطاء، حيث: D-W=2.17 وهي أكبر من du=1.72 وأقل من 4-1,72=2.28، وذلك عند مستوى معنوية 5%

2.2.5. تقدير النموذج غير الخطي البسيط: بعد نزع متغيرة سهولة القيام بالأعمال، ومن خلال **الملحق رقم 3**، نكتب نتائج التقدير:

$$log(g+36) = 1.06 + 0.62\ log\ (IEF)$$
$$t_a = 2.23 \qquad t_b = 5.39$$
$$(0.026) \quad (0.000)$$
$$R^2 = 14.47\ \%\ ;\quad F = 29.11\ (0.000);\ D-W = 2.13;\ n = 174$$

التقييم الإقتصادي: نعتمد هنا على الإشارات الخاصة بالمعالم، حيث أن الإشارة الموجبة لمتغيرة الحرية الإقتصادية تدل على العلاقة الطردية بين الحرية الإقتصادية ومعدل النمو الإقتصادي . بالتالي النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية لكون هذه العلاقة تنطبق مع النظرية الإقتصادية في هذا المجال .

التقييم الإحصائية: يظهر من خلال معامل التحديد الذي يعبر عن العلاقة الإرتباطية بين كلا من الحرية الاقتصادية والنمو الإقتصادي يتضح لنا أنه 14,47% من التغيرات في النمو الإقتصادي يفسرها االتغير في الحرية الاقتصادية ، حيث يرجع ذلك إلى وجود متغيرات أخرى كثيرة تفسر النمو الإقتصادي، لم تدرج في النموذج، بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية.

بالنسبة لإحصائية ستيودنت فتظهر معنوية متغيرة الحرية الاقتصادية، من خلال الإحتمالية التي بلغت قيمة أقل من 0,05% ، وكذا الحد الثابت. إحصائية فيشر تظهر أن النموذج المقترح يمكن قبوله لنمذجة العلاقة بين هذه المتغيرا.، وذلك لكون الإحتمالية الخاصة بها أقل من 0,05%، والتي تدل على أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة الحرجة لها.

التقييم القياسي: تقع إحصائية ديربن-واتسون في منطقة رفض الإرتباط الذاتي للأخطاء، حيث: D-W=2.13 وهي أكبر من du=1.72 وأقل من 4-1,72=2.28، وذلك عند مستوى معنوية 5% وحجم عينة 174 .

6 .تحليل النتائج:

من خلال تقدير النماذج السابقة، تبين أنه في النموذج الخطي المتعدد ظهرت قيمة معامل التحديد ضعيفة بالإضافة إلى عدم معنوية متغيرة سهولة القيام بالأعمال، مما يجعل من هذا النموذج غير مقبول نسبيا؛ في حين النموذج غير الخطي (اللوغاريتمي)

المتعدد تحسن فيه معامل التحديد وأصبحت كل المتغيرات المستقلة معنوية إحصائيا، الثابت، متغيرة الحرية الاقتصادية ومتغيرة سهولة القيام بالأعمال، غير أن هذه الأخيرة -سهولة القيام بالأعمال- لم تتوافق مع النظرية الإقتصادية ويرجع ذلك ربما لعدم تجانس أنظمة الدول لكونها بيانات مقطعية؛ هذا ما جعلنا نقدر نموذج غير خطي (لوغاريتمي) بسيط بالإبقاء على متغيرة الحرية الإقتصادية فقط كموثر على النمو الإقتصادي وكان معامل الإرتباط -جذر معامل التحديد- يساوي 0.38 ويعتبر مقبول إلى حد ما لكون مؤشر الحرية الإقتصادية مؤشر مركب ولا يعكس الوضعية الإقتصادية بدقة كما رأينا في الجانب النظري. ومن خلال النموذج المقدر يتبين لنا أن مرونة الحرية الإقتصادية أقل من الواحد وموجبة 0.62 (وهي قيمة الميل أو معلمة مؤشر الحرية الإقتصادية لكون أن النموذج لوغاريتمي بالكامل)، وبالتالي بزيادة الحرية الإقتصادية بوحدات ثابتة يزيد معدل النمو الإقتصادي بوحدات متناقصة.

7.إختبار الفرضيات:

- الفرضية (1) : خاطئة، كون أن النموذج غير الخطي البسيط هو الأصل لنمذجة العلاقة بين كل من الحرية الإقتصادية و والنمو الإقتصادي، كون أن سهولة القيام بالأعمال لم تتوافق مع النظرية الإقتصادية ضمن النموذج المتعدد.
- الفرضية (2) : صحيحة، كون فعلا وجدنا أنه تؤثر الحرية الإقتصادية إيجابيا على النمو الإقتصادي،
- الفرضية (3) : خاطئة، حيث يؤثر سهولة القيام بالأعمال بالسلب على النمو الإقتصادي، وفق النموذج المقدر وذلك يتنافى مع النظرية الإقتصادية،

8.خُلاصَة

مما سبق رأينا انه مهما يكن فإن النهوض والإقلاع الاقتصادي للدول النامية مهما كان مصدره وشكله يقاس في نهاية المطاف بواسطة معدل النمو الاقتصادي، والذي تعتبر المصادر المحفزة لهذا النمو حديث الكتاب والمفكرين الإقتصاديين، ومن خلال هذه الورقة البحثية أخذنا أحد العاملين لإختبارهما في نموذج قياسي ذو بيانات مقطعية، وتمثلا في كل من الحرية الإقتصادية، وسهولة القيام بالأعمال، حيث ولكون البيانات مقطعية وما ينجر عنه من عدم تجانس في أنظمة الدول المدروسة، كان مؤشر سهولة القيام بالأعمال يتنافى والنظرية الإقتصادية حيث ظهر تأثيره عكسيا، أما بالنسبة للحرية الإقتصادية فظهرت أنها تؤثر إيجابيا في النمو الإقتصادي، من خلال كل النماذج المقدرة، وبالتالي فتدخل الدولة لم يعد يتطلب القبضة الحديدية القديمة، بل يتطلب المرونة في التشريعات وتحفيز مصادر النمو الإقتصادي، ومحاربة مظاهر البيروقراطية وخاصة في مجالات الإستثمار، حيث يأخذ مؤشر الحرية الإقتصادية عدة عوامل تتعلق بشكل مباشر بالعملية الإستثمارية في الدولة,

9.الملاحق:

الملحق رقم 1 : النموذج المتعدد الخطي

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 09/04/20 Time: 20:26
Sample: 1 175
Included observations: 174

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.753467	1.810891	-1.520504	0.1302
IEF	0.143273	0.052443	2.732000	0.0070
EDB	-0.055664	0.040482	-1.375027	0.1709

R-squared	0.055741	Mean dependent var	2.508621
Adjusted R-squared	0.044697	S.D. dependent var	4.012522
S.E. of regression	3.921823	Akaike info criterion	5.588082
Sum squared resid	2630.100	Schwarz criterion	5.642548
Log likelihood	-483.1631	Hannan-Quinn criter.	5.610176
F-statistic	5.047153	Durbin-Watson stat	2.156383
Prob(F-statistic)	0.007418		

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على برمجية EViews

الملحق رقم 2 : النموذج المتعدد غير الخطي

Dependent Variable: LOG(G+36)
Method: Least Squares
Date: 09/04/20 Time: 20:17
Sample: 1 175
Included observations: 174

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.953168	0.472009	2.019386	0.0450
LOG(IEF)	1.015913	0.197023	5.156317	0.0000
LOG(EDB)	-0.360712	0.148463	-2.429649	0.0161

R-squared	0.173319	Mean dependent var	3.632721
Adjusted R-squared	0.163650	S.D. dependent var	0.287120
S.E. of regression	0.262578	Akaike info criterion	0.180551
Sum squared resid	11.78994	Schwarz criterion	0.235018
Log likelihood	-12.70794	Hannan-Quinn criter.	0.202646
F-statistic	17.92563	Durbin-Watson stat	2.179424
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على برمجية EViews

الملحق رقم 3 : النموذج البسيط غير الخطي

Dependent Variable: LOG(G+36)
Method: Least Squares
Date: 09/04/20 Time: 21:00
Sample: 1 175
Included observations: 174

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.064077	0.476446	2.233366	0.0268
LOG(IEF)	0.626236	0.116053	5.396110	0.0000

R-squared	0.144781	Mean dependent var	3.632721
Adjusted R-squared	0.139808	S.D. dependent var	0.287120
S.E. of regression	0.266294	Akaike info criterion	0.202996
Sum squared resid	12.19695	Schwarz criterion	0.239307
Log likelihood	-15.66064	Hannan-Quinn criter.	0.217726
F-statistic	29.11800	Durbin-Watson stat	2.131052
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على برمجية EViews

10.قائمة المراجع:

1. أحمد فريد م. (2006) "المـوارد الاقتصـادية" مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
2. السيد محمد أحمد السريتي (2004/2003)"مبادئ الاقتصاد الجزئي" الدار الجامعية، ط1، مصر.
3. بريبش السعيد (2007)"الاقتصاد الكلي –*نظريات، نماذج وتمارين محلولة*-" دار العلوم، الجزائر.
4. حسام داود وآخرون "مبادئ الاقتصاد الكلي(2003)" دار المسيرة، ط3، الأردن.
5. رمزي علي إبراهيم سلامة (1991)"اقتصاديات التنمية" الدار الجامعية، مصر.
6. نزار سعد الدين العيسي (2001)"مبادئ الاقتصاد الكلي" د. العلمية الدولية، د. الثقافة، الأردن.
7. نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف (2006)"الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات" دار الحامد، ط1، الأردن.
8. سعد حسين فتح الله (1999)"التنمية المستقلة: *المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج- دراسة مقارنة في أقطار مختلفة-"* مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
9. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي (2009)"مبادئ علم الاقتصاد" دار الصفاء، ط1، الأردن.
10. عبد الرحمن يسرى (2007)"مقدمة في الاقتصاد" الدار الجامعية، مصر.
11. عبد الحكيم سعيج (2001)"الناتج الوطني والنمو الاقتصادي –دراسة اقتصاد قياسية للنمو – حالة الجزائر1974-1999" رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
12. عبد الباسط وفا (2000)"النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: *نظريات النمو الذاتي -دراسة تحليلية نقدية-*" دار النهضة العربية.
13. عبد القادر بابا (2004/ 2003)"سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
14. عمرو محي الدين (1975)"التخلف والتنمية" دار النهضة العربية، لبنان.

15. م. ق. القيروتي (1988)«واقع نظريات التنمية الغربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية» مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م. ع. السعودية.
16. محمود طنطاوي الباز (2003)"مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي" مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.
17. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا (2007)"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية، 2007، مصر.
18. مايكل ابدجمان (1999)"الاقتصاد الكلي -النظرية والسياسة-" ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
19. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف (2003)"التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-" قسم الاقتصاد، مصر.
20. ميشيل ب.تودارو (2006)"التنمية الاقتصادية" ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية
21. محند سعيد أوكيل (2005)"معضلة النمو الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط" الملتقى العلمي الدولي الثاني، حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
23. وليد الجيوسي (2008)"أسس التنمية الاقتصادية" مركز الرواد، دار جليس الزمان، الأردن.
24. AMIN S., (1975)"L'économie du magreb" T.I.P.
25. AYDALOT P. (1979)"Essai sur la théorie de développement" Cujas, Paris.
26. BARRO R. (2000) "Les facteurs de la croissance économique –*une analyse traversale par pay*-" traduit par: PFLIEGER S.et GREFFE X., Economica, Paris.
27. GAILLARD C. (1990)"Economie et droit du développement" SNED, Algerie.
28. LAMBERT D-C., (1978) Les économie du tiers-monde" Collin A., Paris.
29. LORENZI J-H. (2004) "La Divergence Economique (*ETATS-UNIS – EUROPE*)" Economica, paris.
30.Parkin M.,Bade R., Carmichael B. "Introduction à la macroéconomie moderne" ,ERPI, 3e édition, Québec.
31. محمد مطيع (أفريل 2020) الحرية الاقتصادية، على الخط ، تاريخ الاسترداد: 06-09-2020، الرابط:
https://www.wonderlustmag.com/6503/economic-freedom /
32. أحمد حسن عمر (2019) مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، على الخط، تاريخ الاسترداد، 06-09-2020، الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=656764&r=0